برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ٢٢ - ٢٠٠٠/٥/٢٥

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2000/10
26 October 2000
ORIGINAL: ENGLISH

وفقاً لطرق عمل **المجلس التنفيذي**، تتضمن هذه الوثيقة النقـــاط الأساســية لمــداولات **المجلس** التي ينبغي على **الأمانة** أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات **المجلس التنفيذي** وتوصياته الواردة في الوثيقة (الوثيقة WFP/EB.A/2000/9).

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

جدول المحتويات

الصفحة

التقارير السنوية

تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام ١٩٩٩ المقدم للمجلس التنفيذي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١) 1

تقرير **المجلس** التنفيذي عن أنشطته لعام ١٩٩٩ المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٢) 1

قضايا السياسات

القضايا المستجدة ذات الصلة ببرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٣) 2

التقرير المرحلي لتنفيذ سياسة "تحفيز التنمية" (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٤) 3

مبادئ وطرق الرصد والتقييم في برنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٥) 4

تقرير جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٦) 5

مسائل المالية والميزانية

نظام اختيار وتعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٧) 6

الرقم المستهدف للتعهدات (٢٠٠١-٢٠٠٢) (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٨) 6

خطة عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

خطة عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٩) 6

مسائل التسيير والإدارة

تقرير عن خسائر ما بعد التسليم عن الفترة من ١٩٩٨/١٠/١ إلى ١٩٩٩/٩/٣٠ (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١٠) 7

تقرير إحصاءات الموظفين ملاك الموظفين المهنيين الدوليين والفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي حتى ١٩٩٩/١٢/٣١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١١) 7

التقارير السنوية

تقرير المديرة التنفيذية السنوي لعام ١٩٩٩ المقدم للمجلس التنفيذي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١)

١- رحب **المجلس** باستخدام نموذج موحد للتقرير السنوي وشكر الأمانة على تزويدها **المجلس** بتقرير يتسم بحسن الترتيب ووفرة المعلومات.

٢- هنأ **المجلس** المديرة التنفيذية على تعيينها مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي لقضايا الجفاف، ولاحظ **المجلس** أن هذا التعيين يمثل إقراراً مهماً من المجتمع الدولي بالجهود الممتازة التي تبذلها المديرة التنفيذية وبرنامج الأغذية العالمي.

٣- أشاد المجلس بذكري موظفي **البرنامج** الذين فقدوا أرواحهم في عام ١٩٩٩ أثناء عملهم على إنقاذ أرواح كثيرة أخرى.

٤- سلط المجلس الضوء على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة وهي:

- جهود **البرنامج** لتعزيز وتوسيع عمليات حشد الموارد بحيث تضم المانحين من القطاع الخاص والبلدان المانحة غير التقليدية؛
- الحاجة إلى ضمان توافر الموارد الإنمائية بصورة متواصلة ومتزايدة؛
- استخدام حساب الاستجابة العاجلة لتلبية احتياجات الطوارئ بمرونة؛
- أهمية تعددية الأطراف؛
- مواصلة الجهود لضمان أمن موظفي **البرنامج**؛
- **البرنامج** الإصلاحي للأمين العام والحاجة إلى تفادي ازدواجية الجهود على المستوى الميداني؛
- التقدم في التنسيق فيما بين الوكالات والتنسيق على المستوى الميداني؛
- أهمية علاقات الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، من خلال التقدير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع مؤسسات بريتون وودز، ومع المنظمات غير الحكومية؛
- الحاجة إلى تنفيذ توصيات المؤتمرات والقمم العالمية.

٥- كما أوصى **المجلس** بأن توجه التقارير السنوية المقبلة قسطاً أكبر من الاهتمام نحو الأنشطة الإنمائية لضمان لفت انتباه الجهات المانحة إلى أهمية هذه الأنشطة.

تقرير المجلس التنفيذي عن أنشطته لعام ١٩٩٩ المقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٢)

٦- أفاد رئيس **المجلس** بأن الأمانة قد أعلمته بأن الإلزام بالإبلاغ عن متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المنصوص عليه في الوثائق الأساسية، مضمن في تقرير المديرة التنفيذية. وأن ذلك التقرير مع قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي للعام نفسه يمكن أي يمثلوا ملخصا لأعمال **البرنامج** لذلك العام.

وأن الوثيقة التي كانت تصدر عن أنشطة **المجلس** تمثل تكرارا في محتواها للمعلومات المضمنة في التقرير السنوي. واستأنست هيئة المكتب برأي المستشار القانوني الذي أفتى بأن الإلزام بالإبلاغ المنصوص عليه في النظام الأساسي يمكن استيفاءه بهذه الطريقة وليس من الضروري إصدار وثيقة منفصلة.

٧- وعليه قرر **المجلس** أن يشتمل تقريره السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، من الآن فصاعدا، على الآتي:

- مذكرة إرفاق (تضم قرار المجلس التنفيذي ذي الصلة بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي)؛
- التقرير السنوي للمدير التنفيذي (المشتمل على الجزء الخاص بالإلزام بالإبلاغ عن متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، في الشكل الموحد المتبع في الصناديق والبرامج الأخرى)؛
- قرارات **المجلس** وتوصياته للعام المعني.

قضايا السياسات

القضايا المستجدة ذات الصلة ببرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٣)

٨- ناقش **المجلس** باهتمام المسائل الثلاث التي تتناولها الورقة وهي: العمل مع الجهات العسكرية، الأمراض وانعدام الأمن الغذائي، والاتصالات، وأشار إلى صلتها بعمل **البرنامج**.

٩- وأقترح **المجلس** أن تكون هناك مشاورات مسبقة بين الأمانة **والمجلس** بشأن تحديد الموضوعات التي ستدرج في وثيقة "القضايا المستجدة".

١٠- وشملت النقاط الأساسية المتعلقة بكل واحدة من هذه المسائل ما يلي:

- **العمل مع الجهات العسكرية**

(أ) قرر **المجلس** في دورته العادية الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ (القرار ١٩٩٩/م ت-٢٥/٣) وبالإشارة إلى الوثيقة "التطلع إلى المستقبل: مشاغل **البرنامج** في مجال السياسات الإنسانية (الوثيقة WFP/EB.3/99/9-B)،أنه ينبغي على **البرنامج** أن يعني بموضوع التداخل بين الجهات العسكرية، وقوات حفظ السلام والعاملين الإنسانيين مستخدما في ذلك نهجا تشاوريا.

(ب) أوضح المستشار القانوني أن المناقشات حول تعاون **البرنامج** على المستوى التشغيلي مع الجهات العسكرية تقع في نطاق مهام **البرنامج**، ولقد اعترض بعض المندوبين على هذا الفهم.

(ج) أكد **البرنامج** أنه من الضروري أن يعمل **البرنامج** في إطار منظمة الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول والالتزام بالعمل بشكل حيادي وموضوعي.

(د) عبر العديد من المندوبين عن تقديرهم للنهج الواقعي الذي يتبعه **البرنامج**، وأشاروا إلى الفائدة التي تعود عليه نتيجة للدعم الذي توفره الجهات العسكرية في توصيل الأغذية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وتوفير المساعدات الإمدادية التي لا غنى عنها، وتيسير مساعدة المجموعات الضعيفة، وتعزيز أمن الموظفين.

وأوضحوا أيضا أن المسألة لا تتعلق فقط بالسؤال عن ما إذا كان ينبغي العمل مع الجهات العسكرية ولكن عن كيفية ذلك وفي أية حالة. وتحتاج الإجابة عن هذه الأسئلة للمزيد من النقاش. وحثوا المجلس **البرنامج** على التمييز الدقيق بين أنواع التعاون المختلفة والصلات التي تربطه بالكيانات العسكرية وكيانات الدفاع المدني، وعلى المشاركة النشطة في المناقشات التي تدور في المنتديات الدولية، خاصة فيما يتصل بمبادئ أوسلو التوجيهية.

(ه) وعبر بعض آخر من المندوبين عن أن مسألة استخدام الجهات العسكرية في عمليات المساعدة الإنسانية وتعاونهم مع وكالات المساعدات الإنسانية تدخل ضمن اختصاص مجلس الأمن. وتبعا لذلك فإن التعاون مع الجهات العسكرية في العمليات الإنسانية يمكن أن يعتبر قانونيا إذا صدر قرار في ذلك الشأن من مجلس الأمن مع الموافقة الصريحة للبلد المعني المتلقي للمساعدات الإنسانية الدولية. ووفقا لهذا الفهم، فإن هؤلاء المندوبين يرون أن ليس من صلاحيات **البرنامج** اتخاذ قراره الخاص بالتعاون مع الجهات العسكرية في مجالات محددة، أو في وضع مبادئ توجيهية للتعاون مع الجهات العسكرية كما تقترح الأمانة. ولقد عبروا عن رفضهم للتوصيات والمقترحات الواردة في الوثيقة عن هذا الموضوع. وعبروا عن إدانتهم لمفهوم "التدخل الإنساني" الذي يسمح، فيما يرون، باستخدام قوات مسلحة أجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وتحطيم اقتصادها وبنياتها الأساسية. كما عبروا عن رفضهم الشديد لأي تدخل لاحقا للمجلس التنفيذي لمناقشة موضوع التعاون مع الجهات العسكرية.

- **الأمراض وانعدام الأمن الغذائي:** أشار **المجلس** إلى الضرر البالغ الذي يحدثه مرض الإيدز ومرض السل وطالب بأن يقوم **البرنامج**، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، باستكشاف مجالات محددة للتدخل الفعال تتسق مع وظيفته مثل إكمال الرعاية الصحية عن طريق الحوافز الغذائية.

- **الاتصالات:** أكد **المجلس** على أهمية قيام **البرنامج** وشركاؤه بالتصديق على اتفاقية "تامنير". وأوضح **المجلس** أنه ستكون هناك حاجة للمزيد من النقاش لهذه المسألة داخل **المجلس** إذا ما تقرر النظر في تعزيز دور **البرنامج** في توفير الدعم على مستوى الاتصالات للشركاء في التنفيذ.

التقرير المرحلي لتنفيذ سياسة تحفيز التنمية (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٤)

١١- رحب المجلس التنفيذي بالتقرير المرحلي الأول، الذي طرح أمامه للعلم والإحاطة، عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة تحفيز التنمية. وطلب عدد من المندوبين المزيد من التفاصيل عن التنفيذ، رغم أن الغالبية منهم رأت أنه من السابق لأوانه النظر في النتائج. وأشار بعض المندوبين إلى أنه من غير الممكن النظر في النتائج إلا على الأجل الطويل.

١٢- خلص **المجلس** إلى أن التقرير أعد بصورة جيدة وأنه تناول أغلب الجوانب التي تم التركيز عليها في السياسة. كما لاحظ أيضا أن تنفيذ السياسة قد انعكس على وثائق المشروعات الإنمائية التي قدمت إليه لإجازتها في الأسبوع الماضي أثناء الدورة العادية الثانية. وأقترح المندوبون أن يشتمل التقرير على تحليل للعوائق التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ السياسة وأيضا على مؤشرات للتغييرات المطلوبة للمضي قدما في التنفيذ. ووجد الكثيرون أن الملاحق كانت واضحة وأنه من السهل تتبعها.

١٣- وأشار عدد من المندوبين إلى أهمية التركيز على تحديد المستفيدين في إطار تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها نسبة للأهمية القصوى لتحديد المستفيدين. وأبلغت الأمانة **المجلس** عن المنحة الكندية التي يسرت لوحدة

تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إعداد منهجية العمل لتحديد المستفيدين ومساعدة البلدان على صياغة مخططات الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية بغية كفالة تحديد المستفيدين بالشكل المناسب في مرحلة التخطيط.

١٤- وبتأكيده على الحاجة إلى ربط المبادئ التوجيهية لمساندة البرامج بالأمن الغذائي أيضا وإلى الحاجة لمشاركة ممثلي المستفيدين على نحو نشط بغية التأكد من إحراز نتائج مرضية، أعاد **المجلس** تأكيد أهمية التنسيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، وخاصة مع الوكالات التي تقع مقارها في روما. وينبغي التصدي أيضاً للشراكات، والإستراتيجيات الوطنية، واستراتيجيات الانسحاب في تنفيذ السياسة المعنية. كما ينبغي إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للمسائل الخاصة بتحديد المستفيدين والقائمة على المعايير التغذوية، والنهج القائم على إحراز النتائج، والفعالية التكاليفية.

١٥- وطلب أحد المندوبين المزيد من المعلومات عن حلقات العمل المشار إليها في الوثيقة. وأخطرت **الأمانة المجلس** بأن حلقات العمل الإقليمية اشتملت على استعراض لمحفظة المشروعات الإنمائية الإقليمية بغية التأكد من اتساقها مع سياسة تحفيز التنمية، وأن المبادئ التي تتضمنها هذه السياسة تؤثر أيضاً على استراتيجيات الإنعاش في عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش. ولقد انعكس نجاح الاستعراض وإعادة توجيه محفظة المشاريع الإنمائية إضافة إلى تحسين تحديد المستفيدين فيما يتعلق بالمستفيدين وزيادة التركيز على القطاع الاجتماعي العكس هذا كله على مداولات **المجلس** حول المشاريع الإنمائية، ومخططات الاستراتيجية القطرية، والبرامج القطرية خلال العام الماضي.

١٦- ولخص الرئيس المداولات في الآتي:

(أ) رحب **المجلس** بالتقرير وعبر عن تأييده له؛

(ب) ستأخذ ملاحظات **المجلس** في الاعتبار عند إعداد تقارير التقدم المحرز في المستقبل؛

(ج) ينبغي أن تستمر الأمانة في العمل على تحقيق هدفها المتعلق بتقييم جميع البرامج القطرية الجارية.

مبادئ وطرق الرصد والتقييم في برنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٥)

١٧- أعرب **المجلس** عن رضاه عن الوثيقة التي تقدمت بها **الأمانة** ورأى أن المسار المقترح للعمل سيسهم إسهاما كبيرا في النهوض بقدرات **البرنامج** في ميدان الرصد والتقييم. ورأى المندوبون عموما أن الوثيقة تشكل خطوة أولية قيمة وطلبوا اطلاعهم باستمرار على التقدم المحرز على طريق تطوير المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم أكثر فأكثر.

١٨- وتقدم المندوبون بعدد من الاقتراحات لصقل النهج المقترح في الوثيقة. ولوحظ أن من الواجب عدم النظر إلى الرصد على أنه مجرد أداة للمساءلة، وأن هناك حاجة إلى التأكد بشكل أقوى على دوره الثاني كأداة من أدوات الإدارة لتحديد المجالات التي تتطلب إدخال تعديلات عليها.

١٩- وفيما يتعلق بعمليات التقييم أعرب المندوبون عن تقديرهم للتقسيم المقترح للعمل بين مكتب التقييم والمكاتب القطرية، وحيث ستتولى تلك المكاتب أمر تقييم المشروعات المنفردة، بحيث تتيح لمكتب التقييم التركيز على البرامج القطرية وعلى العمليات الواسعة وكذلك على القضايا والموضوعات ذات الطابع العام. ورأى بعض المندوبين أن الحاجة تدعو إلى تحديد دور المكاتب الإقليمية فيما يتعلق بالتقييم بصورة أوضح.

٢٠- وجرى الإقرار بأنه ما دامت نسبة تقرب من ٨٠ في المائة من موارد **البرنامج** توجه إلى مساعدات الإغاثة، فإن هذا القطاع يجب أن يحظى باهتمام خاص فيما يتصل بعمليات التقييم. وينبغي استعراض المعايير الإنسانية وإدماجها حسب الاقتضاء في المبادئ التوجيهية للتقييم.

٢١- وأعرب العديد من المندوبين عن مساندتهم لأنشطة التقييم المشتركة مع الوكالات الأخرى ومع الجهات المانحة. وأكدت **الأمانة** أن هذا النوع من التعاون سيتواصل وأن مفهوم عمليات التقييم المشتركة سيخضع للمزيد من البحث مع المانحين. وأشار عدد من المندوبين إلى استعدادهم للتعاون في أنشطة التقييم المقبلة.

٢٢- وطرحت عدة ملاحظات بشأن تجميع استنتاجات عمليات التقييم وتحديد الأساليب المثلى وإدراج ذلك في تقييم الأنشطة الجديدة. وأكد المندوبون الحاجة إلى إتاحة توصيات عمليات التقييم ودروسها المستخلصة في مرحلة مبكرة من إعداد المشروعات كما اقترحوا إدراج قسم بعنوان "التوصيات والعبر" في كل وثيقة من وثائق البرامج والعمليات والمشروعات. وقد يكون بالمستطاع استخدام العرض السنوي لخطة عمل التقييم لإطلاع **المجلس** بانتظام على نتائج عمليات التقييم وتجاربها.

٢٣- وأكد **المجلس** الحاجة إلى البرهنة لمختلف الجهات المعنية أن من الواجب عدم النظر إلى أنشطة التقييم بوصفها مهددا بل أداة أخرى من الأدوات المتاحة للنهوض بالعمليات. وجرى ذكر بعض الوسائل اللازمة للقيام بذلك، مثل حلقات العمل. وأكدت **الأمانة** خطتها الرامية إلى إحداث مثل هذا التحول في ثقافة التقييم في **البرنامج**.

تقرير جماعة العمل بشأن التسيير والإدارة (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٦)

٢٤- هنأ **المجلس** رئيس وأعضاء جماعة العمل المعنية بالتسيير والإدارة على إنجازهم لعملية شاملة خلال نهج تشاوري مفتوح. وأقر **المجلس** بأن جماعة العمل قد حرصت على تمثيل كل وجهات النظر التي عبر عنها المشاركون في عملية المشاورة التي استمرت طيلة العام الماضي.

٢٥- أيدت الغالبية العظمى من أعضاء **المجلس** التوصيات التي وردت في التقرير وتتطلع لاستعراض أدوات التسيير الجديدة في الوقت المناسب. ورحب العديد من المندوبين بزيادة تفويض السلطات القائم على نهج سليم للمساءلة والأهداف القائمة على النتائج. ورحب **المجلس** بجميع التوصيات التي تهدف إلى تحسين وظائف وإجراءات وهياكل التسيير والإدارة (التوصيات من كاف إلى ثاء في التقرير).

٢٦- وأقر **المجلس** أيضا بأن القليل من الأعضاء يفضلون أن يستمر التشاور غير الرسمي بشأن بعض التوصيات في الإطار الإستراتيجي وإطار المساءلة وعملية تحويل أدوات التسيير والإدارة. وحرصا على الإجماع اعتمد **المجلس** التوصيات من كاف إلى ثاء وقرر أن تشكل هيئة **المجلس** جماعة عمل للمتابعة بشأن التوصيات من ألف إلى ياء.

٢٧- رحبت الأمانة بالوثيقة ومجهود **المجلس** لجعل **البرنامج** أكثر فعالية وأفضل أداء وأعلنت أنها ستقدم **للمجلس**، للعلم، التبعات المالية والقانونية التي قد تترتب على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

مسائل المالية والميزانية

نظام اختيار وتعيين المراجع الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٧)

٢٨- أعرب **المجلس** عن رغبته في أن يتم الامتثال بشكل صارم للإجراءات المعروضة في الوثيقة (WFP/EB.A/2000/5-A). وأعلن **المجلس** أن المراجعين الخارجيين المؤهلين لا يحتاجون للحصول على موافقة المجموعات الإقليمية للمندوبين.

٢٩- ووافق **المجلس** على الإطار الزمني ونظام الفرز اللذين تقدمت بهما هيئة المكتب.

الرقم المستهدف للتعهدات (٢٠٠١-٢٠٠٢) (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٨)

٣٠- رحب **المجلس** في التغير في التوجه الذي اتسم به الرقم المستهدف للتعهدات حيث كان في الفترات المالية السابقة يغطي الأنشطة الإنمائية فحسب، بينما سيغطي في الفترة المالية القادمة فئات البرامج الثلاث في برنامج الأغذية العالمي (التنمية، الإغاثة الممتدة والإنعاش، الطوارئ). ويلاحظ انخفاض الرقم المستهدف لمكون التنمية مقارنة بالأرقام المخصصة لهذا الغرض في السابق.

٣١- وعبر **المجلس** عن قلقه لانخفاض الموارد الموجهة للتنمية وحث الأمانة على إيجاد مساهمات من جهات غير الجهات المانحة المعتادة والتعهدات متعددة السنوات لهذه الفئة من فئات البرامج. ولكن نسبة للانخفاض في تحقيق الرقم المستهدف في الفترات المالية السابقة بسبب الانخفاض في الموارد الموجهة للتنمية، وللتناسب بين الخطة الإستراتيجية والمالية المجازة للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (الوثيقة WFP/EB.A/99/5-A/1) وميزانية **البرنامج** للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الوثيقة WFP/EB.3/99/3-A) وافق **المجلس** على الرقم المقترح وبالتالي اعتمد الرقم المستهدف البالغ ٢ ٥٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

خطة عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

خطة عمل مكتب التقييم للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠١) (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/٩)

٣٢- أيد **المجلس** الوجهة العامة لخطة عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠١. وطرح عددا من الاقتراحات لصقل نهج الخطة.

٣٣- وأقترح أحد المندوبين عرض خطط العمل المقبلة لمكتب التقييم على **المجلس** "لينظر فيها" عوضا عن تقديمها "للعلم والإحاطة" بغية التأكيد على الأهمية التي يعلقها **المجلس** عليها.

٣٤- وطرح اقتراح بأن ينظر **البرنامج** على وجه الخصوص إلى مدى فعالية الانتقال من الإغاثة عبر الإنعاش إلى التنمية. وأعرب مندوبان اثنان عن قلقهما بأن خطة العمل لم تتضمن أي مشروعات إنمائية قائمة بذاتها. وأشارت **الأمانة** إلى الجهود الجارية بشأن إعادة تصميم أنشطة ومشروعات البرامج القطرية والحاجة إلى السماح بمضي وقت كاف قبل تقييم الأهداف الجديدة. وبما أن هذه الأهداف تخضع حاليا لعملية إعادة تحديد لتمتثل لسياسة "تحفيز التنمية"،

فقد قرر **البرنامج** أن يركز أنشطة التقييم على العمليات المنفذة في إطار البرامج القطرية التي تشكل الجانب الأعظم من عمله في القطاع الإنمائي.

٣٥- وجرى الإعراب عن بعض القلق بشأن نصيب مكتب التقييم من إمكانات. وأوضحت **الأمانة** أن ما هو متاح من موظفين وموارد ومالية سيحدد بالتأكيد عدد عمليات الطوارئ أو عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش التي يمكن تقييمها بالإضافة إلى عمليات التقييم الإلزامية للبرامج القطرية.

مسائل التسيير والإدارة

تقرير خسائر ما بعد التسليم عن الفترة ١٩٩٨/١٠/١-١٩٩٩/٩/٣٠ (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١٠)

٣٦- عبر المندوبون عن سعادتهم لحرص **البرنامج** على التقليل من مثل هذه الخسائر. ولقد كانت تفاصيل الخسائر كالآتي: ٧٦ في المائة منها وقع في البلدان المتلقية للمساعدات، و٢٤ في المائة منها في البلدان المقدمة للمساعدات.

٣٧- ولقد أوضحت الأمانة المبادرات التي قام بها **البرنامج** مؤخرا لتحميل المسؤولية لمن تسببوا في الخسائر، لا سيما عن طريق إرسال خطابات رسمية إلى الحكومات المتلقية للمساعدات، وعن طريق تضمين فقرة في الاتفاقيات الأساسية النموذجية تنص على التعويضات المالية عن هذه الخسائر. ولقد أكدت الأمانة أن **البرنامج** يسترد أيضا التعويضات المالية عن مثل هذه الخسائر إذا وقعت في الدول المانحة.

٣٨- ولقد عبر العديد من المندوبين عن الفصل بين الخسائر التي تقع في حالات الصراعات الأهلية وتلك التي تقع في الظروف العادية في الأنشطة الإنمائية. حيث يصعب الرصد في الحالة الأولى بسبب الإكراه. وتكرار الخسائر يدعو للكثير من القلق. وأشار المندوبون إلى أن الفقرة المقترح إضافتها للاتفاقيات الأساسية بشأن التعويضات المالية ستسهم في التقليل من مثل هذه الخسائر وإلى ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات من جانب **البرنامج** والحكومات المتلقية للمساعدات. وفي هذا الإطار طلب بعض المندوبين من حكومة بوركينا فاسو أن تعوض **البرنامج** عن قيمة السلع التي بيعت بشكل غير مشروع، وأن تستهل إجراءات قضائية صارمة في حق الموظفين الذين يثبت تورطهم في ذلك العمل.

ملاك الموظفين المهنيين الدوليين والفئات العليا في برنامج الأغذية العالمي - تقرير إحصاءات الموظفين حتى ١٩٩٩/١٢/٣١ (القرار ٢٠٠٠/م ت-س/١١)

٣٩- أثنى **المجلس** على الأمانة لتقديم هذه التقرير الذي يبين بوضوح توزيع الموظفين في مختلف درجات فئة الموظفين المهنيين الدوليين.

٤٠- وأشار **المجلس** مع الثناء إلى النتائج الجيدة التي حققتها الأمانة في توظيف النساء في عام ١٩٩٩ في فئة الموظفين المهنيين الدوليين، إلى أن الوفاء بهدف أن يكون نصف عدد هذه الفئة من النساء قد يستغرق بعض الوقت.

٤١- لقد لاحظ **المجلس** أيضا مع الارتياح مجهودات الأمانة لرفع عدد الموظفين من البلدان النامية في فئة الموظفين المهنيين الدوليين. ولكن بعض المندوبين أشاروا إلى أن بعض البلدان من البلدان النامية أو المتقدمة اقتصاديا غير ممثلة بشكل كاف. لذلك حث **المجلس** الأمانة على بذل المزيد من الجهود للتوازن في التمثيل الجغرافي في ملاك موظفي **البرنامج**.

٤٢- عبر **المجلس** عن دعمه لبرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين الذي يطبق في **البرنامج**.

٤٣- طلب أحد المندوبين أن تشتمل التقارير في المستقبل إلى جانب تفاصيل الموظفين المهنيين الدوليين، على تفاصيل الموظفين الجدد والموظفين المهنيين المبتدئين ومتطوعي الأمم المتحدة بحسب البلدان.